الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات التمويل المصرفي

(دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية)

أ.عمر الشيخ الطاهر الشيخ*

د.أسعد مبارك حسين**

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية علي توفير المعلومات الموثقة والكاملة والكافية لاستعمالها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، هدفت الدراسة للتعرف على مزايا الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدي مساهمتها في ترشيد الأموال واتخاذ القرارات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، الدراسة الإستبانة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها: أن الدور الحكومي للمرجعة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل علي ترشيد قرارات التمويل، كما توصلت الدراسة لمجموعة التوصيات منها: الاهتمام بتطوير وتدريب المراجعين،تعزيز الأطر الرقابية والإشرافية لعمليات التمويل، تخصيص نظام معلومات ذو كفاءة ورقابة عالية، تخصيص إدارة للمخاطر خاصة بالتمويل.

Abstract

The problem of the study was the extent to which the effect of the modern internal audit trends the provision of reliable information with full and sufficient specifications to be used in the decision making process, The objective of the study was to identify the advantages and advantages of the modern of internal auditing trends and the extent of their contribution in rationalizing funds and making decisions, The study reached the following results: The role of the internal audit system to rationalize the decisions of funding, and risk management for internal audit work to rationalize funding decisions, The study recommended the following: to develop and train auditors and strengthen supervisory and supervisory frameworks for funding operations, to allocate a highly efficient and highly efficient information system with allocation of funding risk management

* باحث.

** أستاذ مشارك- كلية التجارة – جامعة النيلين.

المحور الأول: الإطار المنهجي

تمهيد

انتشرت الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية للسيطرة علي أنواع المخالفات والأخطاء، عدم الالتزام بالقوانين واللوائح وضمان حقوق الأطراف التي عادة لا يمكنها ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو السيطرة علي مصالحها ويتعلق قرار التمويل بتحديد السياسة التمويلية الملائمة التي تضمن التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فهو قرار استراتيجي للمؤسسة يبرز مدي كفاءة متخذ القرار بحسن اختيارهم لمصادر التمويل الملائمة لطبيعة المشروع واستخدامها بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة، فلذلك هدفت الدراسة لبيان مدي مساهمة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور التأكيدي والحوكمي وإدارة المخاطر) في ترشيد قرارات التمويل من خلال تنمية مهارات المراجع الداخلي بمعايير وأساليب تخطيط وتنفيذ المراجعة.

مشكلة الدراسة: يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هي العلاقة بين الدور إضافة القيمة للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل؟
2. ما هي العلاقة بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل ؟
3. ما هي العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل ؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1- **الأهمية العلمية:** يكسب هذا البحث أهميته العلمية من كونه يساير التطورات الحديثة في مجال الأبحاث التي تركز علي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وعدم تطرق الدراسات السابقة لدورها في ترشيد قرارات التمويل.

2- **الأهمية العملية:** تقديم معلومات للمحاسبين والمراجعين بما يساعد في بناء وتطوير المعايير اللازمة لتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في ترشيد قرارات التمويل.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للتعرف على مدى مساهمة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في ترشيد قرارات التمويل، ويتحقق ذلك **من خلال الأهداف الفرعية التالية:**

1. بيان أثر دور إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية في في ترشيد قرارات التمويل.
2. توضيح أثر دور إضافة القيمة للمراجعة الداخلية في في ترشيد قرارات التمويل.
3. معرفة أثر الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في في ترشيد قرارات التمويل.

فرضيات الدراسة

استنادا على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل.

الفرضية الثانية:"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة القيمة للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل.

الفرضية الثالثة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل.

منهجية الدراسة: أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

مصادر جمع البيانات: تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة من مصدرين أساسيين هما:

1. **المصادر الثانوية:**تتمثل في الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والمؤتمرات وذلك لكتابة الإطار النظري والدراسات السابقة.
2. **المصادر الأولية**: استمارة الإستبانة.

حدود الدراسة

1. **الحدود المكانية:**السودان.
2. **الحدود الزمانية: العام** 2018م.
3. **الحدود البشرة:** الموظفين بالمصارف السودانية(بنك أم درمان الوطني، مصرف التنمية الصناعية، البنك الزراعي)
4. **الحدود الموضوعية:** الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية من خلال تناول: (الدور الحوكمي وإدارة المخاطر، ودور إضافة القيمة للمراجعة الداخلية)

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة منها:

1. **دراسة: (محمود أحمد،2013م).**

هدفت الدراسة للتعرف علي مفهوم أهمية المراجعة الداخلية والتوجهات المعاصر لها، دراسة وتحليل العلاقة بين تفعيل التوجهات المعاصرة للمراجعة الداخلية والحد من مخاطر المراجعة في القطاع المصرفي، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي،

المنهج التاريخي والمنهج الوصفي. استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تعمل على تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وتقدم المراجعة الداخلية الخدمات الاستشارية للإدارات المختلفة داخل المنشأة يحسن من كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية. أوصت الدراسة بضرورة تحديث القوانين التي لها علاقة بالحوكمة في القطاع المصرفي السوداني حسب التطورات العالمية، وإعادة التأهيل العلمي والعملي للمراجعين بما يستوعب أسس ومبادئ وسياسات حوكمة الشركات والتطورات المنشودة منها.

2. دراسة: (معتصم أيمن، 2016م)

هدفت الدراسة لبيان مدي استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، من خلال التعرف علي دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات،قد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود اهتمام لدي المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل،قد أوصت الدراسة: بضرورة الاستمرار في تعزيز المنهج الذي يتبعه المصرف قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال اجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل.

3. دراسة: (وجدان أحمد، 2018م)

هدفت الدراسة لبيان مدي تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة في ملائمة التقارير المالية للمصارف ومساعدة متخذي القرار من خلال تقديم مقترحات للاستفادة منها في الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في جودة التقارير بالمصارف، لتحقيق أهداف الدارسة تم استخدام المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، الوصفي التحليلي، تم استخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات،توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمهما استقلالية المراجعة الداخلية وتبعيتها للجنة المراجعة يتيح لها حرية الإطلاع الكامل علي المستندات والدفاتر بالمصرف، أوصت الدراسة بتوعية المصارف بأهمية دعم إدارة المخاطر وتبني رؤية شاملة للمخاطر من خلال الاعتماد علي مدخل المراجعة الداخلية علي أساس المخاطر.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولا: مفهوم المراجعة الداخلية: تعددت التعريفات التي تناولت المراجعة الداخلية، تعريف معهد المدققين الداخليين هو أول تعريف للتدقيق الداخلي برأيه عام 1947م، وفي أول

نشرة أصدرها بعنوان Statement of Responsibilities of the Internal Auditor حيث عرف المعهد في ذلك الوقت بأنه النشاط التقييمي المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة. **(الرملي،1994م، ص250).**

كما عرفتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية: بأنها الوسيلة الوظيفية التي يتلقى المديرين في منشاة وبواسطتها تأكيداً من مصادر داخلية بأن العمليات التي هم مسئولون عنها تعمل بطريقة من شأنها تقليل حدوث خطا أو ممارسات غير ذات كفاءة أو اقتصاد أو تحليل.**(السيد، 2013م، ص347).**

ثانيا:الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية: تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دورا هاماً في مساعدة الإدارة وتسهيل مهمتها في الرقابة ومتابعة الأداء، وفي قياس نجاحها في الحفاظ علي أصول المنشأة وتحقيق الأهداف الموضوعة، حيث تمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات من ناحية وإمدادها بالمعلومات عن مدي كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة من ناحية أخري، تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من الإدارة من خلال قيامه بالعديد من الأعمال الإدارية،مد الإدارة العليا بالمعلومات الصحيحة، في التوقيت المناسب عن المخاطر التي من الممكن أن تواجهها المنشأة، بالإضافة إلي مهامها التقليدية المتمثلة في حماية أصول المنشأة من أي تصرفات غير مرغوب فيها،التأكد من مدي التزام العاملين بالسياسات والإجراءات الموضوعة**(هيكل،2012م، ص 559، 560).**

ويمكن استعراض الاتجاهات الحديثة للمراجعة فيما يلي:

1. **إدارة المخاطر:** هي منهج أو مدخل للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تخفف حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع للحد الأدنى. **(نسمان، 2009م، ص 51)**

ويتمثل دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في الأتي: (صحاح، 2014م، ص 171)

أ. تقييم المخاطر التي تم اكتشافها خلال عملية المراجعة الداخلية، والتقرير عن عملية التقييم إلي الإدارة التنفيذية أو لجنة المراجعة أو الاثنين معاً.

ب. تطوير خطة بشكل منتظم لتقييم المخاطر للمنظمة.

ج. التصدي لقيادة أنشطة إدارة المخاطر عند ظهورها في المنظمة.

د. تسهيل عملية تقييم المخاطر بواسطة أساليب التقييم الذاتي للمخاطر.

هـ. تقييم المخاطر المرتبطة بإدخال التكنولوجيا الحديثة ووقف هذه العملية إذا كانت المخاطر المرتبطة بها لا يمكن السيطرة عليها وتفوق المستويات المقبولة.

و. مساعدة الإدارة في تطبيق نموذج للمخاطر علي مستوي المنظمة، وتقييم المخاطر التشغيلية والمالية للمنظمة.

2. **دعم الحوكمة:** عرفت حوكمة الشركات بأنها الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة والإشراف علي المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة**(حماد، 2007م، ص 6).**

وتعتبر المراجعة الداخلية أحد الأطراف الرئيسية المسئولة عن الحوكمة هما:**(محمد، 2003م، ص415):**

أ. مساعدة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية وهي الأطراف الداخلية المسئولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفاعلية من خلال تقديم خدمات الاستشارات في المواضيع المختلفة للتشغيل.

ب. القيام بدور المتابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد والضمان في المجالات المختلفة.

3. **إضافة قيمة للمنشأة:** تعني تعظيم ثروة الشركة التي يجب أن تعود علي أصحابها بمبالغ أكبر من كلفة الدين والملكية.**(سوسي،2010م، ص 5)**

لمعرفة القيمة المضافة الناتجة عن المراجعة الداخلية يتطلب تحديد النقاط الآتية **(محمد، مرجع سابق، ص410):**

أ. تحديد الأطراف ذات المصلحة في التنظيم وذات المصلحة في وظيفة المراجعة الداخلية.

ب. تحديد توقعات الأطراف ذات المصلحة من وظيفة المراجعة الداخلية وما يمكنها من إضافة قيمة للمنشاة.

ج. تحديد الطاقات والموارد اللازمة لمنهج إضافة القيمة.

د. تقييم مهارة وأنشطة وظيفة المراجعة بما يتناسب مع منهج إضافة القيمة.

ثالثا: دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة كأحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة للداخلية:

تعمل حوكمة الشركات على تأكيد مسئوليات الإدارة وتعزز مساءلتها، حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال ضبط عمليات الإدارة واتخاذ القرارات والقضاء على سلبيات الوكالة في عمل الإدارة، تفعيل نظم الرقابة، تحسين أداء المنشأة وتعظيم قيمتها الاقتصادية من خلال التركيز على إدارة المخاطر التي تعترض تحقيق الأهداف، تقلل فرص النجاح، تحقيق العدالة والشفافية في جميع تعاملات المنشأة وعملياتها من خلال تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، يمكن تحديد دور المراجع الداخلي في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات من خلال تحديد دوره في كل من تأكيد وتفعيل نظام الرقابة الداخلية، إدارة ومراقبة المخاطر التي تواجه المنشأة. **(العابدي، 2007م، ص128).**

ويتوقف دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات على ضرورة توافر المفاهيم المشتركة لدى المراجعين الداخليين والأطراف المستفيدة من حوكمة الشركة لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاط يضيف قيمة للشركة ويحمي حقوقهم بها، كما تساهم المراجعة الداخلية في تحقيق مستوى كافي من الإفصاح، من خلال ضمان العدالة وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أي معلومات إضافية إلى حملة الأسهم وأصحاب المصالح بالشركة لتزويدهم بما يساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية. **(خليل، 2015م، ص202).**

رابعاً: المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر: تعتبر من الأدوار الحديثة لوظيفة المراجعة الداخلية هو رصد وتقييم فاعلية الوحدة الاقتصادية في عمليات إدارة المخاطر، قد قام معهد المراجعين الداخليين بتناول دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال معيار المراجعة رقم (2120) "إدارة المخاطر" حيث نص على ضرورة قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقييم مدى فاعلية عمليات إدارة المخاطر المطبقة بالوحدة والمساهمة في تحسين تلك العمليات، تعتبر المراجعة الداخلية مسئوله عن إعطاء تأكيد موضوعي ومستقل للجنة المراجعة حول فاعلية إدارة المخاطر، حيث أشار المعهد إلى أن المراجعة الداخلية من خلال دورها التأكيدي والاستشاري تساهم بشكل فعال في إدارة مخاطر الوحدة الاقتصادية. **(محمد، أمل إبراهيم، 2012م، ص139).**

وتصمم نظم إدارة المخاطر طبقاً لطبيعة نشاط المنشأة وحجمها وتعقد عملياتها والمتغيرات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على نشاطها وسياسات إدارة المخاطر قد تكون رسمية أو غير رسمية، قد تدمج في وحدات المنشأة أو تتركز في مستوى إداري معين وعملية تقييم المخاطر أما أن تكون كمية أو حكمية. **(خليل،، 2008م، ص91).**

خامساً: إضافة قيمة للمراجعة الداخلية كأحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة للداخلية:

الاهتمام بالمراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة بمنظمات الأعمال المختلفة يتطلب وضع إستراتيجية للمراجعة الداخلية يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق إستراتيجية المنظمة، يمكن التعرف أكثر علي إضافة القيمة للمراجعة الداخلية من خلال الأتي:**(موسي، 2007م، ص361)**

1. **دور المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة المتحققة للمساهمين:**يسعى المساهمون إلى تحقيق أعلى عائد على الاستثمار في ظل أدنى مستوى من المخاطر، كذلك يحتاج المساهمون إلى وجود تقارير وقوائم مالية دقيقة في الوقت المناسب، يمكن الاعتماد عليها، حيث يأتي هدف تلبية احتياجات المساهمين وتعظيم القائدة أو إضافة قيمة للمنشأة من خلال تعظيم القيمة المتحققة للمساهمين كانت لها الأولوية من حيث الأهمية النسبية، حيث تساهم المراجعة الداخلية بشكل مباشر في الحد من حالات الغش والتلاعب، حماية المنشأة من الانهيار والتعرض لأزمات مالية، بما ينعكس في النهاية على تحقيق أهداف المنشأة وإضافة قيمة لها.
2. **دور المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة المتحققة للعملاء:** تعمل منشآت الأعمال في سبيل المحافظة على العملاء الحاليين، وجذب عملاء جدد في القيام بتحسين جودة المنتج أو الخدمة المقدمة، وتأمين وحماية المعلومات الخاص بالعملاء والمحافظة على سرية وخصوصية تلك المعلومات على موقع المنشأة على شبكة الإنترنت في ظل الأنشطة التجارة الإلكترونية، حيث أدّت التحديات التي تواجه منشآت الأعمال والتي منها تواجد المنافسة العالمية نتيجة للتحول إلى اقتصاديات السوق، إلى تركيز منشآت الأعمال على تعظيم القيمة المتحققة للعملاء، مقابل ما يدفعونه كثمن للمنتج أو الخدمة، بمعنى آخر أن يحصل العميل على منتج عالي الجودة بأقل سعر ممكن.

المحور الثاني: قرارات التمويل

أولا: مفهوم التمويل:عرف بأنه توفير المستلزمات المالية للمشاريع والخطط، أو هو تدبير الأموال اللازمة للاستثمار.**(عبدالقادر، 2010م، ص 7)**

وعرف أيضا أنه تدفقات نقدية ومالية مختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات والدولة والخارج بغرض إنتاجي واستهلاكي ، يستند لمصدرين: الأول عبارة عن موارد نقدية معروضة ناتجة عن ادخارات في شكل توظيفات سائلة أو ثابتة، الثاني مصدرة تمويل مختلف المؤسسات المالية والمصرفية.**(خليل، بوفاسية، 2012م، ص 17)**

ثانياً: طرق و أشكال التمويليمكن النظر إلى طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب أهمها:

1. **التمويل من حيث المدة التي يستغرقها:**بموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى: **(هنجر، ميرج ما تولتش، 2000م، ص 28)**

أ- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، التي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب-تمويل متوسط الأجل:يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، التي تستغرق عددا من السنين،تكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

ج-تمويل طويل الأجل:ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2. **حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:** ينتج عن هذا التصنيف ما يلي: **(ذبدية، 1996م، ص 24)**

أ- **تمويل الاستغلال:** يتمثل في القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، بهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال والمدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب- **تمويل الاستثمار:** يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات والعمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

ج- **تمويل تجاري:** هذا النوع من التمويل تستخدمه المشروعات لضمان تسيرها العادي، والإدارة التي تستخدمها للحصول علي هذا النوع من الائتمان وهي الكمبيالات والسندات الإذنية.

د- **تمويل استهلاكي:**هذا النوع يعقده الأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع المعمرة كالعربات والأثاثات المنزلية، ويعتبر التمويل الاستهلاكي هو أول ما عرف من أنواع التمويل.

3. **التمويل حسب الشخص المقترض: (شحاته، 1999م، ص 38)**

أ. **تمويل خاص:** هو ما يعقده أشخاص القانون الخاص من أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتباريين، كالشركات والمؤسسات الخاصة، تتوقف قدرة الأشخاص علي الحصول علي التمويل علي الثقة التي تتمتع بها لدي مانح التمويل، كذلك علي الإيرادات المستقبلية التي ينتظر أن تحققها في المستقبل والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الأجل المحدد لذلك.

ب. **تمويل عام:**هذا النوع من التمويل تعقده الأشخاص العامة كالدولة والولايات ومجالس الحكم المحلي المختلفة، وتعتمد قدرة الدولة علي الحصول علي التمويل علي المقدرة المالية لأفراد المجتمع وبنوكه وشركاته، هم الذين يطلب منهم الاكتتاب في القرض العام، علي الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة، علي وضعها المالي،أخيراً علي مدي محافظتها علي تسديد ما سبق أن أخذته من قروض من قبل.

4. **من حيث نوع الضمان المقدم للدائن: (كرار، فضل المولي، 2015م، ص 21)**

أ. **تمويل شخصي:** في حالة التمويل الشخصي لا يقدم المقترض إلي المقرض أية أموال ضمانا لتسديد دينه، ويكتفي الدائن بالوعد الذي قطعه علي نفسه بتسديد الدين وثقته في تنفيذ هذا الوعد، يلاحظ أن الكثير من التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية هو تمويل شخصي، أما البنوك السودانية فالضمان يأخذ شكلا أخر ففيه لا ينظر إلي الشخص المقترض من حيث وضعه المالي،إنما ينظر إلي الشخص الذي

يضمنه، حيث يلزم الشخص المقترض بإحضار شخص أخر يكون له حساب بأي بنك، يتم التأكد من ذلك عن طريق خطاب سري حتي تتوفر الثقة ويبرم العقد.

ب. **تمويل عيني:** فيه يقدم المقترض عينا كان منقولا أو عقاراً كضمان لتسديد دينه، يهدف الدائنون وعلي رأسهم المصارف من وراء الرهن العيني للحصول علي مبلغ القروض تحت كل الظروف إذا لم يكن الشخص المقترض رشيداً.

رابعاً: أسس منح التمويل المصرفي: تولّي البنوك التجارية عناية خاصة عند اتخاذها قرار بشأن منح التمويل المصرفي لأحد عملائها، نظراً لارتباط التمويل بالمخاطر بالإضافة إلي أنها تقرضه من أموال المودعين فيجب أن تكون علي قدر عالي من الدقة والحيطة والحذر، من الأسس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح عميل ما تمويل مصرفي ما يلي:**(عقل، 2006م، ص 82).**

1. **مبلغ القرض:** تفضل البنوك أن يكون مبلغ القرض المطلوب من قبل المقترض كافيا لمواجهة ما يحتاجه حتى لا يكون ذلك نقطة ضعف في المشروع محل القرض.
2. **مدة القرض:** غالبا تفضل البنوك القروض قصيرة الأجل ولكن هذا لا يمنع أن البنوك تمنح أيضاً قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، ولكن ليس بنفس تسهيلات القروض القصيرة الأجل.
3. **الضمانات المقدمة:** تولي البنوك المقرضة غالبا أهمية للضمانات البنكية المقدمة من قبل المقترض وتحرص علي أن تكون درجة سيولة تلك الضمانات عالية فكلما زادت قابلية الضمانات للتحول لسيولة كلما كان ذلك أفضل للبنك.
4. **الغرض من القرض:** حتى يكون هنالك ضمان للبنك بعدم تعارض أموال القرض مع السياسة العامة للدولة من ناحية ومن ناحية أخري حتى يكون هنالك طمأنينة لدي البنك تجاه أمواله التي تم منحها للمقترض.
5. **السمعة:** يقصد بالسمعة هنا سيرة المقترض سواء المالية التجارية الأخلاقية الاقتصادية وكل ما يتعلق بالشخص محل القرض.

خامساً: العوامل المؤثرة في رسم السياسة الائتمانية للمصرف: هنالك العديد من الأسباب التي تأثر في رسم السياسة الائتمانية للمصرف منها: **(الدوري، 2006، ص 87)**

1. **النشاط الاقتصادي:** يعد من العوامل المهمة التي تحدد قدرة المصرف الذاتية علي منح الائتمان، فإن نقطة الانطلاق في رسم السياسة الائتمانية هي الوعي والمعرفة

باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي الموجود ومجالات الائتمان التي يخدمها المصرف ويتوقع أن يخدمها، يمكن التركيز علي الضرورة التلاؤم بين التدفقات السلعية والخدمية وبين تدفقات النقود والائتمان والتطورات الاقتصادية والسياسية لها دوراً مهما في الرسم السياسة الائتمانية للمصارف.

2. **رأس المال:** تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف برأس المال، بسبب العلاقة القانونية بين مقدار رأس المال من جهة وحجم القرض الواجب منحه من جهة أخري، فإن استخدام رأس المال والاحتياطي القانوني يمثلان صمام الأمان للودائع، كلما توفر رأس المال بشكل متوازن يعطي فترة للمصرف علي تحمل المخاطر التي قد تنجم بسبب منح الائتمان.
3. **الاحتياطي النقدي:**هو عبارة عن مجموعة من الأموال التي تحتفظ بها المصارف بصورة نقد سائل معطل سواء بخزانتها أو لدي البنك المركزي، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي كلما انخفضت قدرة المصرف علي خلق الودائع، بالتالي تؤثر علي رسم السياسة الائتمانية.
4. **قابليات وقدرات الأفراد العاملين في منح الائتمان:** إن خبرة الأفراد العاملين في إدارة الائتمان له دور تأثيري في السياسة الائتمانية للمصارف، كلما ازدادت ونمت قابليات وخبرات العاملين استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا إلي نتائج دقيقة،وسوف يتمكنوا من إدارة عملية الائتمان بفعالية أكبر وينجزوا أعمال الرقابة علي الائتمان بغية استحصاله عند الاستحقاق.
5. **المخاطر والأرباح:**إن المخاطر والأرباح لكل نوع من أنواع القروض يؤثر علي السياسة الائتمانية للمصرف نظراً لأهمية المخاطر والأرباح في نجاح المصرف بصفته منشأة أعمال تهدف إلي الربح، لذلك لا بد من إتباع إجراءات اقتراضية ذات تسهيلات أكثر عن ما يتحمله المصرف من مخاطر إضافية أو قد ينتهج سياسة ذات مخاطر قليلة باعتماده علي الإقراض طويل الأمد.
6. **الاحتياجات الإئتمانية للمنطقة التي يخدمها المصرف:**نجد أن أغلب المصارف مسؤولة عن تطوير المناطق من خلال تقديم الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تخدمها، هنا يتحمل المصرف تلبية طلبات الاستقراض المستوفية للشروط من الناحية

المنطقية والاقتصادية في سبيل المساهمة في تنمية المناطق ولغرض الحصول علي أعمال جديدة أو توسعة المنشآت القائمة كي تزيد من إيداعاتها وقروضها في المستقبل.

7. **الودائع**:تتوقف السياسات الإئتمانية علي الودائع واستقرارها لأنها تعد أهم الموارد للمصارف التجارية وتأخذ الودائع أشكال متعددة هي: **(محمد، 2014م، ص 168 – 169)**

أ. **الودائع التجارية:** هذه الودائع يمكن سحبها من دون إشعار مسبق أي مجرد تقديم الطلب لذا تأخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للودائع التجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع واستثمار الباقي في أنشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم.

ب. **الودائع الثابتة:** وهي تودع لفترة زمنية وعدم جواز سحبها قبل الفترة الزمنية المتفق عليها، تزداد نسبة سعر الفائدة كلما ازدادت الفترة الزمنية المتفق عليها وعلي حاجة المصرف للأموال.

سادساً: ترشيد قرارات التمويل

تعرف بأنها القرارات المرتبطة بهيكل التمويل والمتصلة بدراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة ودراسة المخاطر المالية المترتبة علي تكلفة التمويل. **(المهايني، 2008م، ص 13)**.

بالتالي لابد من ضوابط ومعايير لكي يقوم المصرف باتخاذ قرار تمويلي رشيد تتمثل في الأتي:(الزبيدي، 2002م، ص 63)

1. **ضوابط القرار التمويلي:** يقصد بالضوابط المصرفية ألا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع استراتجيات وإمكانيات المصرف وأهدافه المتمثلة في:

أ- أهداف شرعية تلتزم من خلالها المصارف باستخدام وسائل في العمل تتلائم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية مالية اجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل في محيطها لتوظيف المصارف لمواردها بالشكل الذي يحدث الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي والاجتماعي.

ب- أهداف استثمارية من خلال توظيف الموارد المالية المتاحة من طرف المدخرين وفق صيغ تمويلية تعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

ج- تحقيق الربحية المثلي، النمو، الحصة السوقية، أيضا عدم تعارض المشروع مع إستراتيجية المصرف في توظيف موارده وإمكانياته المالية.

2. **معايير القرار التمويلي:**تتمحور معايير القرار التمويلي في المصارف من خلال دراسة المركز المالي للعميل طالب التمويل من المصرف، يعد المركز المالي للعميل أحد المعايير الأساسية في دراسة القرار التمويلي والأساس الذي يستند إليه المصرف في تمويل المشروعات خاصة الكبيرة منها، حيث تتم دراسة وتحليل القوائم المالية لأقرب السنين علي الأقل للاطمئنان علي دقة وسلامة إعدادها، إذ أنه في ضوء دراسة تلك القوائم تقرر التعامل مع العميل أو تمتنع عن ذلك.**(موسي، والغالي،2010م، ص23)**

سابعا: دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في ترشيد قرارات التمويل: أصبحت المراجعة الداخلية من خلال أدوارها الحديثة (الدور الحوكمي وإدارة المخاطر وإضافة القيمة) بمثابة العين الساهرة علي مصالح المنشآت عامة والبنوك بصفة خاصة إذ أصبح وجودها لا غني عنه فهي وسيلة للوصول إلي خدمة أطراف عديدة، تضمن للبنك حماية بصفته معرض للأخطار، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات وجودتها وكفاءتها وعدالته، تتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة. **(الدوري، السامرائي، 2013م، ص292)**

تلعب الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية دوراً مهم في عملية اتخاذ القرار التمويل من خلال تحقيق اكبر قدر من الكفاءة العملية، الرقابة الذاتية، محاولة اكتشاف التلاعب، التزوير، الأخطاء المحتمل وجودها في البيانات والمستندات والسجلات. **(الأمين، 2010م، ص39).**

التحقق من مدى ترابط المعلومات ومدى صحتها، تقديم البيانات المالية للإدارة لاستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة. **(محمد، 2006م، ص 16)**

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

1. **مجتمع وعينة الدراسة:**يتمثل مجتمع الدراسة على المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بمجتمع الدراسة تم اختيار العينة من بعض المصارف السودانية

(بنك أم درمان الوطني، مصرف التنمية الصناعية، البنك الزراعي) في مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد(70) إستبانة على المستهدفين واستجابة (70) فرداً أي نسبة الإستبانة المُستردة بلغت (100%).

2. **الأسلوب المستخدم في التحليل:**تم استخدام أسلوب التكرارات والنسبة المئوية في التحليل وذلك في البيانات الأساسية وفي أسئلة الفرضيات الاثنين عن طريق برنامج

الحزم الإحصائية (SPSS) للحصول على النتائج، الإحصاءات الوصفية وهي (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري) لمعرفة اتجاهات عبارات كل فرضية ولإثبات صحة الفرض أو عدم صحته أو مدى توافق العبارات مع الفرض. تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الفروق المعنوية لمجموع الفرضيات، والانحدار المتعدد.

3. ثبات وصدق الإستبانة:

جدول رقم (1)ثبات وصدق الإستبانة

عدد العبارات	الثبات	الصدق
28	.891	.926

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

الجدول (1) يوضح معاملات الفا كرونباخ (الثبات) التي تدل علي ثبات عبارات الاستبيان أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس، يتضح أن معامل ألفا كرونباخ لثبات الإستبانة قيمته.891 أي الاستبانة ثابتة بنسبة 89% أما صدق الاستبانة فهو الجزر التربيعى للثبات وقيمته 0.926 أي بنسبة 92%.

4. أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات:

(x): ترشيد قرارات التمويل

(y_1): الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

(y_2):ادارة المخاطر للمراجعة الداخلية

(y_3): إضافة القيمة للمراجعة الداخلية

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

المحور الأول: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بالمصرف

جدول(2) التوزيع التكراري والنسبة المئوية للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية للمصرف

العبارة تهتم المراجعة الداخلية بالأتي:	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
وضع نظام لمراقبة سير العمل مطابقا للقوانين واللوائح	51	72.9	16	22.9	3	4.3	0	0	0	0

تتم عملية المراجعة وفقاً لمستويات الجودة المطلوبة	29	41.4	34	48.6	5	7.1	2	2.9	0	0
تخصيص موقع متميز للمراجعة يدعم استقلاليتها	32	45.7	25	35.7	13	18.6	0	0	0	0
تحديد كافة الصلاحيات اللازمة لمدير المراجعة الداخلية للقيام بأعماله على اكمل وجه	24	34.3	25	35.7	19	27.1	1	1.4	1	1.4
تحقيق مستوى كافي من الافصاح	26	37.1	20	28.6	20	28.6	4	5.7	0	0
رفع تقارير دون تدخل مجلس الادارة.	28	40	19	27.1	20	28.6	3	4.3	0	0
الشفافية والدقة والوضوح في عرض التقارير المالية.	36	51.4	21	30	11	15.7	2	2.9	0	0

المصدر: الدراسة الميدانية

إعداد: الباحثان

من خلال بيانات الجدول (2) يتضح الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(وضع نظام لمراقبة سير العمل مطابقا للقوانين واللوائح)** حيث بلغت نسبتهم (72.9) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(4.3)%.
2. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على،**(تتم عملية المراجعة وفقاً لمستويات الجودة المطلوبة)**حيث بلغت نسبتهم(48.6) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(7.1) %.
3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(تخصيص موقع متميز للمراجعة يدعم استقلاليتها)** حيث بلغت نسبتهم(45.7)%، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (15.7) %.
4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(تحديد كافة الصلاحيات اللازمة لمدير المراجعة الداخلية للقيام بأعماله على اكمل وجه)**حيث بلغت نسبتهم(35.7) %، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (27.1)%.

5. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن **(تحقيق مستوى كافي من الإفصاح)** حيث بلغت نسبتهم(37.1) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(28.6) %.
6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(رفع تقارير دون تدخل مجلس الإدارة)** حيث بلغت نسبتهم(40) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(28.6) %.
7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(الشفافية والدقة والوضوح في عرض التقارير المالية)** حيث بلغت نسبتهم(51.4) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(15.7) %.

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لعبارات

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وضع نظام لمراقبة سير العمل مطابقا للقوانين واللوائح	4.6	.55
تتم عملية المراجعة وفقاً لمستويات الجودة المطلوبة	4.2	.72
تخصيص موقع متميز للمراجعة يدعم استقلاليتها	4.2	.76
تحديد كافة الصلاحيات اللازمة لمدير المراجعة الداخلية للقيام بأعماله على أكمل وجه	4	.90
تحقيق مستوى كافي من الإفصاح	3.9	.94
رفع تقارير دون تدخل مجلس الإدارة.	4	.93
الشفافية والدقة والوضوح في عرض التقارير المالية.	4.3	.84

المصدر: الدراسة الميدانية

إعداد: الباحثان

يتضح من الجدول رقم **(3)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (وضع نظام لمراقبة سير العمل مطابقا للقوانين واللوائح)، (4.6) بانحراف معياري(.55) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة عليها.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (تتم عملية المراجعة وفقاً لمستويات الجودة المطلوبة)، (4.2) بانحراف معياري(72.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة عليها.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (تخصيص موقع متميز للمراجعة يدعم استقلاليتها)، (4.2) بانحراف معياري(76.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة عليها.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (تحديد كافة الصلاحيات اللازمة لمدير المراجعة الداخلية للقيام بأعماله على اكمل وجه)، (4) بانحراف معياري(90.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون عليها.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (تحقيق مستوى كافي من الإفصاح)، (3.9) بانحراف معياري(94.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون عليها.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (رفع تقارير دون تدخل مجلس الادارة)، (4) بانحراف معياري(93.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون عليها.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (الشفافية والدقة والوضوح في عرض التقارير المالية)، (4.3) بانحراف معياري(84.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة عليها.

المحور الثاني: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصرف.

جدول (4) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر للمصرف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
تهتم المراجعة الداخلية بالأتي:	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
تحديد المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف.	25	35.7	39	55.7	5	7.1	1	1.4	0	0
وضع نظم للمراجعة وإجراءاتها بناء على تصور المخاطر التي تواجه المصرف.	17	24.3	38	54.3	12	17.1	3	4.3	0	0

التأكد من كفاءة وفعالية والإلتزام بالقوانين واللوائح في اعداد التقارير.	10	14.3	40	57.1	13	18.6	7	10	0	0
الخبرة والتجربة الكافية للمراجعين في إدارة المخاطر التي تواجه المصرف.	27	38.6	32	45.7	7	10	2	2,9	2	2.9
التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.	16	22.9	39	55.7	8	11.4	4	5.7	3	4.3
إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر	57	81.4	8	11.4	3	4.3	2	2.9	0	0
التأكد من وجود آليات تحذير للتنبؤ بالأزمات المالية	33	47.1	28	40	8	11.4	1	1.4	0	0

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

من خلال الجدول (4) يتضح الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(تحديد المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف)** حيث بلغت نسبتهم (55.7) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(7.1)%.
2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على **(وضع نظم للمراجعة وإجراءاتها بناء على تصور المخاطر التي تواجه المصرف)**حيث بلغت نسبتهم(54.3) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(17.1) %.
3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على أن **(التأكد من كفاءة وفعالية والالتزام بالقوانين واللوائح في إعداد التقارير)** حيث بلغت نسبتهم(57.1)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (18.6) %.
4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(الخبرة والتجربة الكافية للمراجعين في إدارة المخاطر التي تواجه المصرف)**حيث بلغت نسبتهم(45.7) %، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(10)%.

5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر)** حيث بلغت نسبتهم(55.7) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(11.4) %.
6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر)** حيث بلغت نسبتهم(81.4) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(4.3) %.
7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(التأكد من وجود آليات تحذير للتنبؤ بالأزمات المالية)** حيث بلغت نسبتهم(47.1) % أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(11.4) %.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لعبارات دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصرف

العبارة تهتم المراجعة الداخلية بالأتي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحديد المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف.	4.7	.68
وضع نظم للمراجعة وإجراءاتها بناء على تصور المخاطر التي تواجه المصرف.	4.3	.73
التأكد من كفاءة وفعالية والإلتزام بالقوانين واللوائح في اعداد التقارير.	4	.81
الخبرة والتجربة الكافية للمراجعين في إدارة المخاطر التي تواجه المصرف.	4.1	.97
التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.	4.1	.91
إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.	4	.89
التأكد من وجود آليات تحذير للتنبؤ بالأزمات المالية.	4.1	.88

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

يتضح من الجدول رقم **(4)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة،(تحديد المخاطر المحيطة بأنشطة المصرف)، (4.7) بانحراف معياري(68.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة عليها.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (وضع نظم للمراجعة وإجراءاتها بناء على تصور المخاطر التي تواجه المصرف)، (4.3) بانحراف معياري(.73) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (التأكد من كفاءة وفعالية والإلتزام بالقوانين واللوائح في اعداد التقارير)، (4) بانحراف معياري(.81) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (الخبرة والتجربة الكافية للمراجعين في إدارة المخاطر التي تواجه المصرف)، (4.1) بانحراف معياري(.97) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر)، (4.1) بانحراف معياري(.92) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر)، (4) بانحراف معياري(.89) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (التأكد من وجود آليات تحذير للتنبؤ بالأزمات المالية)، (4.1) بانحراف معياري(.88)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في إضافة القيمة للمصرف:

جدول (6) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات دور المراجعة الداخلية في إضافة القيمة للمصرف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد	لا أوافق		لا أوافق بشدة		
تهتم المراجعة الداخلية بالأتي:	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
أداء وظيفة المراجعة وفقا للمعايير المتعارف عليها.	48	68.6	13	18.6	8	11.4	1	1.4	0	0
استقصاء لقياس مدي رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدمها.	32	45.7	25	35.7	11	15.7	2	2.9	0	0

توفير أنظمة رقابية للحد من الفشل المالي.	26	37.1	26	37.1	13	18.6	4	5.7	0	0
تعظيم القيمة المحققة للمساهمين.	33	47.1	20	28.6	13	18.6	4	5.7	0	0
تقديم خدمات تتسم بدرجة عالية من الجودة.	32	45.7	24	34.3	12	17.1	0	0	2	2.9
وضع استراتيجية تساعد في تحقيق أهداف المصرف	35	50	17	24.3	18	25.7	0	0	0	0
توفير مجموعة متكاملة من المقاييس لقياس أدائها	36	51.4	21	30	11	15.7	0	0	2	2.9

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

من الجدول (6) اتضح الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(أداء وظيفة المراجعة وفقا للمعايير المتعارف عليها)** حيث بلغت نسبتهم (68.6) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(11.4)%.
2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على **(استقصاء لقياس مدي رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدمها)**حيث بلغت نسبتهم(45.7) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(15.7) %.
3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(توفير أنظمة رقابية للحد من الفشل المالي)** حيث بلغت نسبتهم(37.1)%، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (18.6) %.
4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(تعظيم القيمة المحققة للمساهمين)** حيث بلغت نسبتهم(47.1) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(18.6)%.
5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(تقديم خدمات تتسم بدرجة عالية من الجودة)** حيث بلغت نسبتهم(45.7) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(17.1)%.
6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(وضع إستراتيجية تساعد في تحقيق أهداف المصرف)** حيث بلغت نسبتهم(50) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(25.7)%.

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **(توفير مجموعة متكاملة من المقاييس لقياس أدائها)** حيث بلغت نسبتهم(51.4) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(15.7)%.

جدول (7) الإحصاءات الوصفية لعبارات دور المراجعة الداخلية في إضافة القيمة للمصرف

العبارة **تهتم المراجعة الداخلية بالأتي:**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أداء وظيفة المراجعة وفقا للمعايير المتعارف عليها.	4.5	.75
استقصاء لقياس مدي رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدمها.	4.2	.82
توفير أنظمة رقابية للحد من الفشل المالي.	4	.96
تعظيم القيمة المحققة للمساهمين.	4.1	.93
تقديم خدمات تتسم بدرجة عالية من الجودة.	4.2	.92
وضع إستراتيجية تساعد في تحقيق أهداف المصرف	4.2	.84
توفير مجموعة متكاملة من المقاييس لقياس أدائها	4.2	.93

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

يتضح من الجدول رقم **(7)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (أداء وظيفة المراجعة وفقا للمعايير المتعارف عليها)، (4.5) بانحراف معياري(.75)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (استقصاء لقياس مدي رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدمها)، (4.2) بانحراف معياري(.82)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.

3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (توفير أنظمة رقابية للحد من الفشل المالي)، (4) بانحراف معياري(.96)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.

4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري(.93) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (تقديم خدمات تتسم بدرجة عالية من الجودة)، (4.2) بانحراف معياري(.92)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.

6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (وضع إستراتيجية تساعد في تحقيق أهداف المصرف)، (4.2) بانحراف معياري(.84)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.

7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (توفير مجموعة متكاملة من المقاييس لقياس أدائها)، (4.2) بانحراف معياري(.93)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.

المحور الرابع: ترشيد قرارات التمويل بالمصرف

جدول (8) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات ترشيد قرارات التمويل بالمصرف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
عند منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل تزداد الحاجة لتقديم الضمانات.	38	54.3	11	15.7	9	12.9	8	11.4	4	5.7
المقدرة علي المفاوضة بين مصادر التمويل المختلفة علي اساس تكلفة التمويل.	26	37.1	26	37.1	14	20	4	5.7	0	0
يتم الاعتماد في الكفاءة الشخصية على سمعة العميل والثقة المتوفرة فيه.	39	55.7	17	24.3	12	17.1	1	1.4	1	1.4
الضوابط والسياسات المتعلقة بالطلب على التمويل تساعد في تحقيق أهداف المصرف.	27	38.6	23	32.9	17	24.3	2	2.9	1	1.4
يتم التعاون والمشاركة والعمل كفريق في حل المشاكل التي تواجه المصرف.	34	48.6	18	25.7	15	21.4	3	4.3	0	0

مقدرة الإدارة المالية في تقويم الفرص الرئيسية التي تقابلها.	29	41.4	20	28.6	15	21.4	5	7.1	1	1.4
يتم اجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية لتحسين نوعية القرار.	35	50	20	28.6	11	15.7	3	4.3	1	1.4

المصدر: الدراسة الميدانية

إعداد: الباحثان

من الجدول (8) اتضح الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(عند منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل تزداد الحاجة لتقديم الضمانات)** حيث بلغت نسبتهم (54.3) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(12.9)%.
2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على **(المقدرة علي المفاوضة بين مصادر التمويل المختلفة علي أساس تكلفة التمويل)**حيث بلغت نسبتهم(37.1) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(20) %.
3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(يتم الاعتماد في الكفاءة الشخصية على سمعة العميل والثقة المتوفرة فيه)** حيث بلغت نسبتهم(55.7)%، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (17.1) %.
4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(الضوابط والسياسات المتعلقة بالطلب على التمويل تساعد في تحقيق أهداف المصرف)**حيث بلغت نسبتهم(38.6) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(24.3)%.
5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(يتم التعاون والمشاركة والعمل كفريق في حل المشاكل التي تواجه المصرف)** حيث بلغت نسبتهم(48.6) %،أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(21.4)%.
6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(مقدرة الإدارة المالية في تقويم الفرص الرئيسية التي تقابلها) حيث بلغت نسبتهم(41.4)** %، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(21.4)%.

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن **(يتم إجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية لتحسين نوعية القرار.)** حيث بلغت نسبتهم(50) %، أما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(15.7)%.

جدول رقم (9) الإحصاءات الوصفية لعبارات ترشيد قرارات التمويل بالمصرف

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عند منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل تزداد الحاجة لتقديم الضمانات.	4	1
المقدرة علي المفاوضة بين مصادر التمويل المختلفة علي أساس تكلفة التمويل.	4	.89
يتم الاعتماد في الكفاءة الشخصية على سمعة العميل والثقة المتوفرة فيه.	4.3	.91
الضوابط والسياسات المتعلقة بالطلب على التمويل تساعد في تحقيق أهداف المصرف.	4	.93
يتم التعاون والمشاركة والعمل كفريق في حل المشاكل التي تواجه المصرف.	4.1	.92
مقدرة الإدارة المالية في تقويم الفرص الرئيسية التي تقابلها.	4	1
يتم إجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية لتحسين نوعية القرار.	4.2	.96

المصدر: الدراسة الميدانية، إعداد: الباحثان

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (عند منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل تزداد الحاجة لتقديم الضمانات)، (4) بانحراف معياري(1)، هذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون عليها.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (المقدرة علي المفاوضة بين مصادر التمويل المختلفة علي أساس تكلفة التمويل)، (4) بانحراف معياري(89.)، هذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة عليها.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (يتم الاعتماد في الكفاءة الشخصية على سمعة العميل والثقة المتوفرة فيه)، (4.3) بانحراف معياري(91.)، هذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون عليها.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (الضوابط والسياسات المتعلقة بالطلب على التمويل تساعد في تحقيق أهداف المصرف)، (4) بانحراف معياري(93.)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (يتم التعاون والمشاركة والعمل كفريق في حل المشاكل التي تواجه المصرف)، (4.1) بانحراف معياري(.92)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (مقدرة الإدارة المالية في تقويم الفرص الرئيسية التي تقابلها)، (4) بانحراف معياري(1)، هذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون عليها.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة (يتم إجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية لتحسين نوعية القرار)، (4.2) بانحراف معياري(.96)، القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة عليها.

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و ترشيد قرارات التمويل** ".

جدول رقم (10)نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.948	3.252	0.002	معنوية
$\hat{B}_1$	0.515	3.650	.001	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.405			
معامل التحديد (R^2)	0.16			
اختبار (F)	13.31	النموذج معنوي		

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

يتضح من الجدول رقم (10) الأتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل، ترشيد قرارات التمويل كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.405).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.16)، هذه القيمة تدل على أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ (16%) ترشيد قرارات التمويل (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (13.31)، هي تعني توجد فروق معنوية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية ترشيد قرارات التمويل مما يدل علي قبول فرض الأول.
4. 1.948: متوسط أثر ترشيد قرارات التمويل عندما الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تساوي صفراً.
5. 0.515: تعني بزيادة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وحدة واحدة يزداد أثر ترشيد قرارات التمويل ب16%.

من خلال النتائج السابقة تبين تحقق الفرضية

اختبار الفرضية الثانية: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية و ترشيد قرارات التمويل"

جدول رقم (11)نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.311	3.617	0.001	معنوية
$\hat{B}_1$	0.429	2.851	0.006	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.327			
معامل التحديد (R^2)	0.107			
اختبار (F)	8.129	النموذج معنوي		

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

يتضح من الجدول رقم (10) الأتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل، ترشيد قرارات التمويل كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.327).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.107)، هذه القيمة تدل على إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ (10%) علي ترشيد قرارات التمويل (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (8.129)، هي تعني أنه توجد فروق معنوية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية و ترشيد قرارات التمويل مما يدل علي قبول فرض الثاني.
4. 2.311: متوسط أثر ترشيد قرارات التمويل عندما إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية تساوي صفراً.
5. 0.429: تعني بزيادة إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية بوحدة واحدة يزداد ترشيد قرارات التمويل بـ 10%.

مما سبق يتضح تحقق الفرضية

اختبار الفرضية الثالثة:" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة قيمة للمراجعة الداخلية و ترشيد قرارات التمويل ".

جدول رقم (12)نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.858	3.022	0.004	معنوية
$\hat{B}_1$	0.534	2.705	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.410			
معامل التحديد (R^2)	0.168			
اختبار (F)	13.72	النموذج معنوي		

المصدر: الدراسة الميدانية إعداد: الباحثان

يتضح للباحثان من الجدول رقم (12):

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين إضافة قيمة للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل، ترشيد قرارات التمويل كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.410).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.168)، هذه القيمة تدل على أن إضافة قيمة للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ (16%) علي ترشيد قرارات التمويل (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (13.72)، هي تعني أنه توجد فروق معنوية بين إضافة قيمة للمراجعة الداخلية و ترشيد قرارات التمويل مما يدل علي قبول فرض الثالث.
4. 1.858: متوسط أثر ترشيد قرارات التمويل عندما إضافة قيمة للمراجعة الداخلية يساوي صفراً.
5. 0.534: تعني بزيادة إضافة قيمة للمراجعة الداخلية بوحدة واحدة يزداد ترشيد قرارات التمويل بـ 16%.

مما سبق يتضح أن الفرضية قد تحققت

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل.
2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور إضافة القيمة للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل.
3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور إدرة المخاطر للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات التمويل.

ثانيا: يستخلص الباحثان الأتي:

1. أنه تم توسيع حجم المسئوليات الملقاة علي المراجعة الداخلية وتغير الدور الرقابي لها الذي لم يعد مقصورا علي تحقيق ما يتعلق بالعمليات المحاسبية والمالية والتشغيلية فقط، بل خدمة المنشاة من فعالية عملية إدارة المخاطر، الرقابة، عمليات الحوكمة، أن هناك تطورات واتجاهات حديثة للمراجعة الداخلية حيث تقوم بمسئولية واسعة تجاه الشركة ذاتها واتجاه أصحاب المصالح، تقييم الإجراءات بشكل شامل بهدف التأكد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرضه علي الإدارة العليا أو لجنة المراجعة بجعل المراجع مشاركاً أساسياً في تطوير نظام الرقابة الداخلية، تقديم الخدمات المساعدة للإدارة العليا التي تتمثل في خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية، وإدارة المخاطر،وإضافة قيمة للمنشأة، ودعم الحوكمة فهذه تعتبر توجهات جديدة للمراجعة الداخلية.

2. أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية تساعد الشركة علي تحقيق أهدافها، تقوم بتقديم خدمات تساعد الإدارة العليا علي اتخاذ القرارات الرشيدة، تعمل علي التركيز علي المخاطر الهامة التي تحددها إدارة المخاطر داخل المنشأة، تقدم الاقتراحات للتقليل من تلك المخاطر، الحد منها باستخدام الخبرة المكتسبة، تقييمها وتقديم الاستشارات اللازمة، إضافة قيمة للمنشأة متمثلة في إدارة المخاطر، تطبيق مدخل المراجعة علي أساس المخاطر والرقابة والحوكمة.
3. أن المراجعة الحديثة للمراجعة الداخلية تعمل كمحور أساسي للحوكمة لتجسيد الفعالية والكفاءة المنشودة في أنظمة الرقابة الداخلية ووظيفة المراجعة الداخلية، من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح، تتسم بالمصداقية من أجل تقديمها لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ قرار رشيد، أكثر المستفيدين منها مجلس الإدارة لأنها تمده بنتائج تقدير المخاطر، أيضا تقييم نظام الرقابة الداخلية وتتبع الخطة الموضوعة للشركة ومعرفة ما تم تنفيذه،تحديد سلطات ومسؤليات الإدارة مما يسهل من عمل مجلس الإدارة.
4. المراجعة الداخلية تعمل علي اكتشاف الأخطاء وحالات الغش وحماية الشركة من الانهيارات المالية، مما يترتب عليه وجود قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها،بالتالي تلبي احتياجات المساهمين،تعظيم القيمة لهم.
5. أن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر يستلزم وجود تقييم مستمر للمخاطر مع وجود التدريب المهني اللازم لدعم مهارات المراجعين الداخليين وأن يعمل المراجع بشكل ديناميكي لمواجهة أي تغيرات، لتقديم التأكيد والاستشارات لإدارة المخاطر، تعمل المراجعة الداخلية علي أساس المخاطر علي تعزيز إدارة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة وتعمل علي خلق قيمة مضافة للشركة.
6. تعظيم القيمة المتحققة للعملاء ترتبط بمدي كفاءة نظام عمليات الرقابة، فهنا يتضح دور المراجعة الداخلية في تلبية احتياجات العملاء وتعظيم القيمة المتحققة لهم.
7. أن عملية الائتمان يجب أن تتوفر فيها ثقة المصرف للعميل الذي يمنحه المصرف تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرف العميل في شكلها النقدي لكي

يتمكن من استثمارها خلال فترة زمنية محددة يقوم بنهايتها العميل بالوفاء للمصرف بالتزامه، ويقوم البنك بتحصيل فوائد وعمولات من هذا العميل، علي المصرف وضع الضوابط والضمانات اللازمة لما يضمن له وفاء العميل واسترداده لقيمة القرض.

8. لكي يتخذ المصرف قرار التمويل الرشيد لا بد من التأكد من سلامة ودقة القوائم المالية، كذلك مدي قدرة العميل، استعداده علي التعامل مع المستجدات التي تطرأ علي مستوي النشاط الممارس، معرفة القدرة الإدارية والكفاءات التي تعمل لدي العميل ومدي رضاهم عن العمل الذي يؤدونه.
9. أن التوسع في أنشطة المراجعة الداخلية من خلال خدمات التأكيد والدور الاستشاري، بالإضافة إلي فعالية وكفاءة إدارة المخاطر،التزام المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة ونظام الرقابة الفعال تحد من المخاطر التي تواجه المصارف لدي متخذي القرارات مما يضفي المصداقية في المعلومات المحاسبية المقدمة.
10. أن التمويل يساعد علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يعمل علي تخصيص كل شركة حسب مهامها، مما يجعل الشركة المقترضة تعمل من أجل سداد القرض مع تحقيق أعلي إنتاجية لها مما يساعد الشركة علي تحيق عائد مناسب من الربح أو الفائدة التي تعود لها، مما يساعد علي تحقيق تنمية اقتصادية في البلد التي يقام فيها هذه المشاريع ويقلل من نسبة العطالة وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة.

ثالثاً: ملخص الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. **دراسة: (محمود أحمد،2013م)**: تناولت تحليل العلاقة بين تفعيل التوجهات المعاصرة للمراجعة الداخلية والحد من مخاطر المراجعة في القطاع المصرفي، وتناولت الدراسة الحالية دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية علي ترشيد قرارات التمويل من خلال الدور (الحوكمي وإضافة القيمة وإدارة المخاطر)
2. **دراسة: (معتصم أيمن، 2016م):** تناولت مدي استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، من خلال التعرف علي دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية وتناولت الدراسة الحالية ترشيد قرارات التمويل من خلال دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية عليها.

3. **دراسة: (وجدان أحمد، 2018م)**: تناولت تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة في ملائمة التقارير المالية للمصارف، وتناولت الدراسة الحالية مدي تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية علي ترشيد قرارات التمويل.

ثالثاً: التوصيات

1. الاهتمام بالتطوير والتدريب المستمر، تحفيز المراجعين الداخليين للحصول على الشهادات العلمية والمهنية التي تدعمهم في العمل.
2. العمل علي تسهيل إجراءات منح التمويل، التوسع فيه مع وضع الضمانات والضوابط المناسبة لذلك، مما تخلق المشاريع الممولة فرص عمل جديدة وينعكس بالإيجاب علي الاقتصاد القومي.
3. تعزيز الأنظمة الرقابية والإشرافية لعمليات التمويل، تخصيص نظام معلومات ذو كفاءة ورقابة عالية مع تخصيص إدارة مخاطر خاصة بالتمويل

قائمة المصادر والمراجع:

1/ الكتب:

- الأمين، محمد حسين محمد، (2010م)، البعد المصرفي وادارة المخاطر، د.ن، الخرطوم، السودان.
- زكريا الدوري، يسري السمرائي،(2006م)، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الزبيدي، حمزة محمود،(2002م)، إدارة التمويل المصرفي التحليل الإئتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حماد، طارق عبدالعال ، (2007م)، حوكمة الشركات الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- ذبدية، جمال ذبدية، (1996م)، أساسيات التسهيلات المصرفية، الوراق للنشر، عمان، الأردن.
- شحاتة، حياة شحاته،(1999م)، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، القاهرة، مصر.
- صحصاح، عصمت أنور، (2014م)، اتجاهات حديثة في المراجعة وحوكمة البنوك، دار النشر الجامعية، القاهرة: مصر.

- لسترا هينجر ، ميرج ماتولتش ، ترجمة احمد حامد حجاج، (2000م)، المحاسبة الإدارية ، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، الرياض.
- عبدالقادر، المكاشفي الخضر الطاهر،(2010م)، التمويل في المصارف لإسلامية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
- عقل، محمد مفلح، (2006م)، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة الجامع الكبير، عمان، الأردن.

2/المجلات والدوريات:

- الرملي، عبد الله محمد، (1994م)، إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2 ، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، القاهرة، مصر.
- السيد، زكريا عبده، (2013م)، إطار المحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 3، كلية التجارة، جامعة طنطا، القاهرة، مصر.
- العبادي، مصطفى راشد، (2007م)، دور المراجع الداخلي في إضافة القيمة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات دراسة اختيارية على شركات المساهمة المصرية والسعودية، مجلة الدراسات والبحوث والتجارية، المجلد 1، العدد1 ، كلية التجارة،: جامعة بنها، القاهرة، مصر.
- المهايني، محمد خالد، (2008م)، كيفية توازن الهياكل المالية في القطاع الحكومي، الملتقي العربي الثالث، الرباط، المغرب.
- جمعة، أحمد حلمي، (2004م)، إدراك الإدارة العليا لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره علي دور المدقق الداخلي،المؤتمر العلمي الثالث، بعنوان إدارة المعرفة في العالم العربي، 27-29 من أبريل، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- خليل، جيهان طه، (2008م)، تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 2، المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر.

- خليل، بوفاسية، عبد القادر خليل، د. سليمان بوفاسية، (2012م)، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2015م)، الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودوره في تحسين حوكمة الشركات والحد من فجوة التوقعات، دراسة نظرية ميدانية، مجلة عملية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة الفكر المحاسبي، المجلد 19، العدد 3، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، مصر.
- سوسي، هواري، (2010م)، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد7 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ،الجزائر.
- محمد، أمل إبراهيم، (2012م)، إدارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 2، العدد 1، جامعة بنها، كلية التجارة، القاهرة، مصر.
- محمد، خالیل عبداللطیف، (2003م)، نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة، مجلة البحوث التجارية، المجلد25، العدد1، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر.
- موسي، سماسم كامل، (2007م)، دراسة تحليلة لمدى فعالية تطبيق منهج الإدارة على أساس القيمة لتعظيم القيمة المتحققة لأصحاب حقوق الملكية في الوحدات الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،القاهرة، مصر.
- كرار، فضل المولي، عمر محمد أحمد ابراهيم، وابراهيم فضل المولي، (2015م)، دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالية للمصارف، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان،

- هيكل، فوزي محمد،(2012م)، إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوي الإفصاح الاختيارية في شركات المساهمة: مجلة المحاسبة المصرية، العدد الثالث، السنة الثانية، جامعة القاهرة، كلية التجارة ، القاهرة، مصر.

3/ الرسائل العلمية:

- محمد، اشتغال طه فضل المولى،(2006م)،دور تقارير المراجعة الداخلية في رفع فاعلية وكفاءة العمل الإداري، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- محمد، نجم الدين إبراهيم حسن،(2014م)، أثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية علي قرار منح التمويل المصرفي في المصارف، كلية الدراسات العليا، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- موسي، بن إبراهيم، رحماني موسي والغالي بن إبراهيم، (2010م)، القرار التمويلي في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- نسمان، إبراهيم إسحق، (2009م)، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، عزة، فلسطين.